

المدينة الجزائرية بين استحالة الهروب وصعوبة الصراع

د/ عبد الحميد دليمي

كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية
جامعة محمد خيضر - بسكرة.

الملخص:

Résumé:

La ville est le futur de L'homme. Elle est l'expression d'une fonction sociale et le moteur de la modernité. Elle est le seul être vivant qui peut rajeunir.

Tout regard sur la ville est un regard sociologique.

Il se pose en termes d'interrogations, aux sens même de la ville.

A quoi sert-elle aujourd'hui ? Quelle est sa finalité? Dans ce contexte, on se pose les questions suivantes: quel est le rôle de la ville algérienne dans la mondialisation ? Suit-elle les mutations fonctionnelles de ce système dans le sens de sa globalisation ?

المدينة هي مستقبل الإنسانية،
تعبر عن الوظائف الاجتماعية، وهي
المحرك الأساسي للحداثة.

والكائن الحي الوحيد الذي
يستطيع أن يتجدد.

إن النظرة حول المدينة نظرة
اجتماعية فيما يتعلق بمسألة: لماذا
المدينة اليوم؟ ما هي الوظائف التي
تقدمها؟ ما الهدف منها؟

في هذا الإطار نتساءل حول
دور المدينة الجزائرية في العولمة ؟
وهل ترافق التحولات الوظيفية هذا
النظام الذي ينتج نحو الكوننة ؟

المدينة، منذ زمن بعيد، حقلا هاما للبحث العلمي الإنساني. في ضوء هذا الاهتمام الفكري والأوضاع التاريخية المميزة لهذه الحقبة من الزمن أثارت الدراسات الحديثة جملة من الملاحظات أهمها تشير إلى ولادة عالم جديد يختلف اختلافا جذريا في بنيته وتكوينه عما عرفناه من قبل، فلا مجال لمحاولة دراسة الحاضر وكأنه مازال ماضيا، والظن أن التغيير الذي يحدث هو مجرد انحراف عن الواقع، فالتغيير حقيقة وواقع، والمجتمع الصناعي أخذ طريقه إلى الزوال لولادة حضارة جديدة.

في هذا السياق، تخلفت المدينة الجزائرية وبانت بعيدة كل البعد على مواعد ما يتجاوز عصر الصناعة والتصنيع، عصر يزداد فيه العطاء في التكنولوجيا والإلكترونية بالعلم والبحث العلمي.

أزمة المدينة الجزائرية

أزمة المدينة الجزائرية، هي أزمة الفكر وأزمة البنيات الحضرية، أزمة تتعلق بالعناصر الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية. أصبحت المدينة، في ضوء هذه التحولات الكبرى والمنظور الجديد مسألة في النظرية وموضوع بحث يعتمد على الواقع الميداني حيث أثارت فكر واهتمام الباحثين من مختلف التخصصات : لماذا المدينة ؟ ما الهدف منها ؟ وما هي الأدوار التي تقوم بها، ضمن النظام العالمي الجديد ؟.

في ضوء هذا المناخ، نجد أن المدينة الجزائرية لازالت تعيش الصراعات المرتبطة بالفقر والصحة والسكن، الأمر الذي أنتج خلافا في التماسك الاجتماعي وأدى إلى فوضى في توزيع السكان في المجال، وزاد من حدة الانحراف، والعنف والإجرام. جميع هذه العوامل دفعت السكان إلى الانعزال وعجزوا عن التكيف مع التغيير السريع في شتى مجالات الحياة، هذا التغيير السريع له نتائج نفسية الجماعية التي يمكن أن تقلب إلى داء خطير، إن لم يقوى الإنسان الجزائري على ضبط مسيرته نحو الاندماج بإنتاجياته في مختلف الميادين.

وعندما نريد أن نشخص مستوى الصورة التي وصلت إليها المدينة الجزائرية، أول ما أتحدث حوله مخطط المدينة لأنه يقدم الرسوم الهندسية للإنجازات - ما أنجز من

مبان وتجهيزات -عبر المراحل التاريخية المتتالية للبناء ويبين بصورة جلية ما هي الطرق المعتمد عليها في تنظيم الأشكال . من خلاله نحدد الإمدادات العمرانية وعمليات التطور العمراني والحراك الذي يحدث للحى وللمدينة. علاوة على ذلك، نستج من قراءة المخططات المختلفة للمدن، أن البشر لم يصل في البناء إلى إنتاج مدينة في مستوى النموذج الإنسان وفي مستوى التعميم. لعل ذلك يرجع أساسا إلى أن المدينة تأخذ شكل وصفة موضعها وموقعها، وترسم صورة ثقافة سلطتها ومسيرها، بالإضافة إلى ما يفرضه سكانها. وهي في الواقع، تقلت في تنميتها وطبيعتها تطورها إلى إرادة صانعيها وتهرب من التعبير المرسوم. كما يعبر المخطط العمراني عن مختلف المراحل الحياتية للمجموعات الإنسانية المحلية ويعكس الصور التي تتطور مع طبيعة تطور السلطة ويبين الصورة الحقيقية للحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية التابعة للإرادة السياسية، شخصيتها، هويتها، تركيباتها، وكما يمد نظرة حول تنظيم الوظائف الحضرية في مرحلة زمانية محددة، ويتضمن الحواجز والعوائق وطاقت المدينة. وفي الأخير يعرض المخطط مختلف النزاعات والمصالح التي تحرك المجتمع. من الطبيعي، لا يعبر المخطط عن الموضوعية لأنه في الكثير من الأحيان تعبير ذاتي وصورة لأوضاع مختلفة تترجم أعمال الرسام لمختلف عناصر البناء. من جانب آخر فهي تعبير جمالي للإدراك السياسي والاقتصادي الاجتماعي وتعطي صورة عن مستقبل جمال المدينة. المخطط موضوع ثقافي يحدد التنظيم، فهو سيناريو يستعمل نفس الذكور لمختلف المسرحيات وبالتوازي يمثل رسوم في مستوى عالي من حيث أنه يقدم كل التسهيلات عند تقديم الصورة العامة للمدينة. بالإضافة إلى ما سبق، يبين المخطط الأنماط والنماذج والمراجع وهو ملخص للتجارب وتعبير لمستوى الحكمة وحساب للسلطة السياسية. فهو مجموعة خطوط دقيقة ذات منطق يشرح الوظيفة التي تساعد على الفهم السريع لنظام التسيير وهو ثمره لعلم الرسم يبين التقسيمات العمرانية والواجهات.

فكرة الإنسان آلة

وقد نشأت فكرة التصنيع حسب gropius¹ من قاعدة أن معظم سكان المعمورة يتصفون بعادات متشابهة موحدة في الحياة اليومية، موحدة في السكن ولهذا يجب علينا أن

لا نندهش عندما نتشابه مساكننا وسيارتنا وثيابنا وأحذيتنا.. غير أن طبيعة الإنسان ترفض هذا النوع من التوحيد وتحاول بقدر المستطاع اجتناب خطر توحيد النمط ووحدة النوع (صنع أشياء متماثلة وتكرار النموذج عدة مرات لا ينتج الديمقراطية والعالمة والحرية). ويجب رسم المنازل بصفة تأخذ بعين الاعتبار الضروريات الفردية النابعة من العائلة ومن المجتمع ويهتم بالوظائف التي يقدمها بطريقة متسلسلة. عند التوحيد بإمكاننا أن لا نقوم ببناء مساكن متشابهة في جميع مكوناتها بل أجزاء منها فقط حتى يتكون عن طريق ترتيب والتنسيق النماذج ساكنات المختلف قليلة. ولقد فسر الكوربيزي أن حاجات الإنسان تتحدد في حاجات البشري بنفس الحاجات وقليلة تتشابه عند جميع الناس وان أفراد المجتمع من قالب واحد. أول من وضع نظرية الإنسان آلة ديكارت عندما فسر " أن الحيوان آلة " وعلى هذا الأساس جاء الكوربيزي بمبدأ أن " المسكن آلة للسكن " وهي الخلية المثالية للإنسان آلة باعتبار أن الحمام، الشمس، الماء، الدفيء، البرد، الحرارة، النظافة، جمال المسكن هي نسب محددة. الإنسان قادر أن يتحكم في قياساتها ومن الأمثلة الواضحة في هذا الميدان الكرسي آلة للجلوس والسيارة ثورة اجتماعية قبل أن تكون ثورة تكنولوجية.

تقربنا هذه النظرية إلى البيولوجية القائمة على أساس أن العضو لا يستطيع أن يعمل منعزلاً عن الأعضاء الأخرى ويكون العضو وظيفي إلا في إطار جسم واحد، بهذه الصفة يكون المسكن آلة ومركب من عدة أجزاء أشكالها محددة بدقة.

على العموم أن صناعة العمارة قائمة على أساس النظرية الميكانيكية التي تعتمد على التكرار والتنوع دون الاعتماد على رغبات وذوق السكان. قد أكد الكوربيزي عالمية الحاجات عندما طلب منه الرئيس نيهرو - الهندي - أن يبني مساكن بعاصمة البنجاب شاندره إذ أجابه على الانتقادات التي وجهها له " باعتباره أن مخططه لم يأخذ بعين الاعتبار عادات وأذواق الهنود " بقوله : ما معنى عادات الهنود في هذا يوم.... وانتم قلتم نعم للآلة، نعم للسرورال، نعم للديمقراطية، وبالفعل نلاحظ اليوم في بعض المدن العالم يستهلك السكان نفس الحاجات، لباس سرورال من النوع البلوجنس Bleu jeans وتدخين نفس أنواع السجائر (ونسطون ومالبرو، وقيادة نفس السيارة HONDA الهندا،

واستهلاك نفس أنواع المشروبات كوكاكولا وبيبيسي كولا .. ولا نندهش أبدا عندما نشاهد أن معظم المدن الجديدة تنتشابه سواء كانت ضواحي باريس أو أستوكهولم أو موسكو . لقد أفرزت الثورة الصناعية في النظام الرأسمالي والاشتراكي نفس الإنتاج في ميدان العمارة، ونفس المدن الآلية لإنسان آلة.

في هذا السياق، ذهب بعض المهندسين إلى أبعد حدود النظرية بحيث جمع في كتاب كل مواد وعناصر البناء الجاهز وغير الجاهز لإنجاز أي نموذج من العمارة. هذا الكتاب وفر مجهودا في ميدان تخطيط الرسوم الممكنة المقبولة عند الإنسان كما وفر الوقت والمال من حيث أن دور المهندس بات ضعيفا. أن الهدف الأساسي لصناعة العمارة تكرر نمط من السكن إلى مالا نهاية وبطريقة عمياء الأمر الذي يؤدي بالإنسان إلى الثورة ضد المكنة المفرطة المتعارضة مع طبيعة الحياة وعلى الأساس من الأفضل أن يبقى العامل الإنساني الأساس ونقطة انطلاق في اختيار الأشكال والأبعاد المتعلقة بالمسكن والحي والمدينة .

يستعمل مفهوم التصنيع في قطاع الإسكان إلي طريقة الإنجاز الفيزيقية لمكونات العمارة والأعمال. يمتد في الكثير من الأحيان إلى تسيير وتجميع عملية البناء بكاملها حتى يأخذ الزبون مفتاح المبنى - ويفسر بلا شار 1 Blachère أن التصنيع هو عملية استعمال التكنولوجيا لتعويض قدرة العرق وذلك باستخدام الآلة، سمحت هذه الأخيرة بتغيير عملية البناء من يدوية - سلوكيات العمل مكتسبة عن طريق التقليد- إلى عملية ميكانيكية تعتمد على " أجزاء" وعناصر صنعت بالمصنع. وعلى العموم يتميز منهج التصنيع بالعقلانية ويهدف إلى زيادة الفعالية في العمل بإدخال الآلة واستعمال الأجزاء المتكرر المضبوطة مسبقا تجدد مكونات العمارة ويصنع إنتاجها بمصنع ثابت توزع من خلاله إلى مجموعة ورشات بحيث تصبح الورشة مكانا للتركيب. إن تصنيع جميع أجزاء العمارة بالمصنع بعيدا عن العوائق المناخية من برد وحرارة ورطوبة وأمطار وبعيدا عن الوسخ والفوضى زاد من سرعة الإنتاج وأدى إلى ربح كبير في الوقت والمال -من المعروف أن " ثمن المبنى مرتبط ارتباطا وثيقا بسرعة عملية الإنجاز -.

انطلاقاً من هذه القواعد الأساسية، أسرعت الجزائر إلى استيراد هذا النوع من التكنولوجيا من مختلف مناطق العالم وأتت بنظم صناعة مختلفة وبدأ استعمالها في بداية سنة 1969.

رغم المجهودات المبذولة في هذا الميدان إلا أن ثمن المساكن زاد بعدة مرات.

الأزمة العالمية موجّهة

ظهرت في الثمانينات، عناصر جديدة تنشط الاقتصاد العالمي، فاعتمدت أساساً هذه المفاهيم الجديدة على الاتجاه الريقني والطاشيري الذي يتعلق بالإنتاج، والذي يبرز في معظم الحالات في أكبر العواصم العالمية، من حيث أنها تمتلك القواعد الأساسية التي تحرك العالم حسب الاتجاه الذي ترغبه الشركات المتعددة الجنسيات.

عنصران أساسيان يحركان الاقتصاد العالمي، الهدينق والبورصة

لا تعتمد السياسة الهدينق والبورصة أساساً على قيمة العمل وإنتاج الخيرات بل تركز على وتيرة اتجاه المال فقط. تصدر طوكيو رؤوس الأموال نحو البنوك العالمية الموجودة بلندن لتستقطبها نيويورك لأهداف الاستثمار حيث توظفها لتجدد في الابتكارات والاختراعات وتصب الأموال في التجهيزات الجديدة ذات الربح السري⁽³⁾.

على هذا الأساس من القوة، تأتي عملية العولمة كنتيجة لعمليات الظواهر المختلفة للنظام الاقتصادي والبيئة والسياسة، والتي اتجهت نحو عناصر ذات حدود عالمية. يتناول مصطلح العولمة ميدان الاقتصاد والمال ويبحث في التبادل التجاري والتنمية والاستثمارات ومسيرتها نحو مرحلة العالمية والعولمة، كل هذه المراحل جاءت بعد دراسة القنوات المتميزة، المنظمة للإنتاج العالمي، والى كيفية اعتمادها على المعلوماتية ووسائل الاتصال الحديثة.

وعلى هذا الأساس من التطور والتغير في الاتجاه الاقتصادي نشأت مدن تعمل على مستوى الكون، من حيث أنها تنظم ديناميكية أسواق المدن الأخرى. قامت هذه القواعد المالية الجديدة على مبدأ حرية التبادل وذلك من خلال إرساء منظمة GATT التي تهدف تسهيل البيعة الشراء وتكسير الحواجز بين الدول، ومن ثم تفقد المؤسسات الاقتصادية المتواجدة بمدن الدول الوطنية وتتسى مع مرور الزمن معنى التضامن.

والأمر الذي ساعد على توجه هذه السياسة، هو انهيار الاتحاد السوفيتي، الأزمة المالية التي مرت بها اليابان، الأزمة العالمية المصرفية التي حدثت في أواخر الثمانينات - سنة 1987-، ديون الولايات المتحدة وديون العالم الثالث.

وفي هذا الإطار من التحول، لعبت الوسائل السمعية البصرية والاتصال دورا هاما في توعية شعوب العالم بالأزمة العالمية، وتحضير الأفراد والجماعات للتضحية وقبول الفكرة الجديدة - العولمة - والاندماج فيها دون معارضة ولا مواجهة. هناك أمثلة كثيرة ومختلفة تبين أن العامل اليوم بات يقبل أي منصب شغل هروبا من البطالة فقط.

متغيرات الأزمة العالمية

تتطلب الشمولية تراكم رأس مال كبير، من أين تأتي به المدن الجزائرية؟ ومن أي وعاء تأخذه؟

تبحث المدن عن الأموال من القطاع الاجتماعي والقطاع الثقافي وتقوم بعملية تسريح العمال من المصانع ومن الشركات لأنها أصبحت ليست في حاجة إلى أيدي عاملة.

فالعولمة الاقتصادية تدفعنا إلى سياسة التقشف والتوقف من الإنفاق المفرط داخل وخارج المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والابتعاد عن المساعدات الاجتماعية وعدم التفكير في زيادة الأجور.

في العشرين سنة الأخيرة، توقف النمو بالجزائر ورجعنا إلى الوراء بكثير خاصة عندما تراجعت الدولة عن الأولويات المتعلقة بالمسائل الاجتماعية، وأخرجت الكثير من العمال من الشركات والمصانع.

كيف نتحدث اليوم عن مدنا، ونبحث في الوسائل التي تتنافس بها أو تندمج بها في هذا التيار الجديد، ونحن نعرف أن مؤسسات الولايات المتحدة الإنتاجية تعرف تأخرا في أرباحها منذ سنة 1967 خاصة في سوق السيارات وفي ميدان الأجهزة الكهرومنزلية - رغم أنهما أسواق استهلاك دائمة- في سنة 1970 توقف الاستهلاك وبيعت الكثير من الشركات. بناء على هذا الواقع الاقتصادي المخيف كان من الضروري على الولايات المتحدة إنتاج فكرة الخروج من المحلية إلى العولمة والتعامل مع الشركات والمؤسسات

الغربية والبحث في إمكانيات توسيع الإنتاج وغرس فكرة النظام الجديد في المجتمعات الأقل نمواً وصناعة وزرع سياسة تخفيض كلفة الإنتاج والجودة.

هل الحديث حول المدينة الجزائرية له معنى؟

في زمن العولمة الحديث حول المدن الجزائرية ليس له معنى، خاصة وأن نسبة الديون القصيرة والطويلة المدى مرتفعا جدا، والمسألة النقدية لازالت لم تهتم بالتوازنات الكبرى، وخاصة عندما تراجعت الكثير من الشركات والمصانع عن السياسة الاقتصادية المحلية بسبب المنافسة العالمية الحادة، وخاصة لما بات لا فائدة في الاستثمار في الموارد البشرية- والتي لازالت أساس أي تقدم مجتمعي وفي أي بلد-. بالإضافة إلى التراجع حول الصناعة الثقيلة في الجزائر واعتبار أنها غير قادرة على المنافسة الصناعية العالمية بحجة أنها أصبحت قديمة وتحتاج إلى تجديد، زيادة على ذلك البيروقراطية التي تتصف بها البنوك الجزائرية، ونحن نعلم بأنها تمثل العمود الفقري لأي تنمية.

غير أن بعض المدن الجزائرية بإمكانها أن تتنافس بينها من حيث أنها تتوفر على موارد اقتصادية وبشرية هائلة، بإمكانها تنشيط الميدان الاقتصادي بالدرجة الأولى والاجتماعي والسياسي خاصة لما تنتهج سياسة اقتصادية لينة لجلب استثمارات المؤسسات العالمية الكبرى وأن تأتي بالأموال من الاقتراض من الدولة. ومما يضيف أهمية كبيرة على دراسة لدهوفي أنها وصلت إلى نتيجة مؤداها أن المنافسة بين المدن ذات المناطق الصناعية الكبيرة وذات شأن عالمي أنتجت أحياء سكنية خاصة بالإطارات، إلى جانب ما تقدم، دعت الدراسة إلى ضرورة تقوية العلاقات بين مدن العالم من خلال إبرام اتفاقيات قانونية تنجز في إطار توأمة وتعاون في جميع مجالات الحياة.

أزمة المدينة أزمة العمران الحضري

من الصعوبة بمكان على دارس علم الاجتماع أن يبحث في المجتمع وأزماته دون الرجوع إلى تاريخ الظاهرة والبحث في بناء المتغيرات.

كانت فكرة النمط الحياتي الجديد مبادرة من السلطة السياسية حيث كان التفكير في كيفية تكوين وتعلم سلوكيات جديدة تمزج وتتماشى مع السلوكيات التقليدية. أخذت المفاهيم الأساسية من النظام الاشتراكي للتغلب وبسرعة على التخلف في التنمية الاقتصادية

والثقافية وعن طريق ما هو متوفر من موارد -المادة الضرورية- تخلق النمط الحياتي الجديد.

لم تكن المدينة من اهتمام السلطة السياسية لذلك لم يتحدد معالمها على مستوى المخطط الاجتماعي والسياسي.

تدفع التنمية الحضرية إلى انفجار القوة والطاقة الكامنة. بالمقابل تنشغل التهيئة الحضرية بتنظيم الحيز وربط علاقاته بالمتطلبات الاقتصادية الخاصة بالرفاهية والراحة والبحث عن الرضا الذي ينبع من الحياة الحضرية . أما الحل التخطيطي يستخدم في الموضوعات المتعلقة بإنشاء ضواحي المدينة القديمة والمناطق للنشاط الاقتصادي وللسكن وللترفيه والتنمية لتستعمل الحلول الحديثة لمشاكل التنمية في وسط المدينة.

العمارة كشكل جديد للإسكان أداة لها وظيفة اجتماعية جديدة تعكس الحداثة التي تقولب فيها شكل المجتمع، جهاز علاجي يهدف إلى تغيير وتطوير وتقديم الإنسان. المكثف الكهربائي يغير الطبيعة عن طريق الضوء والكهرباء العمارة كمكثف اجتماعي إسقاطاتها يغير من سلوكيات الفرد لينشغل بمصلحته واعي بالمصلحة الخاصة والعامة. هذا النموذج من الإسكان عرف تخلفا كبيرا خاصة في ميدان استعمال مواد بناء جديدة والتقدم العلمي. بالفعل أن الاستعمال الفوضوي والعشوائي لمواد البناء أدى بالتبذير في جميع الميادين وخاصة في الأموال والجهد.

يتضح بصورة جلية أزمة العمران بالمدينة الجزائرية من خلال الأنماط والأشكال المحتواة في الحيز، الأحياء القصديرية، البناء الفوضوي المبني بالمواد الغالية الثمن، السكن الجماعي الاجتماعي، البناء التطوري، الفلل الفاخرة تبين جميع هذه الأنماط بطريقة واضحة أزمة العمران.

لم تقدم الهندسة المعمارية والتخطيط شيئا سواء على مستوى الإنجاز أو الفكر الهندسي، لا تقدم نفسها كقطيعة تامة مع التراث المعماري العربي الإسلامي ولا مع العمارة الاستعمارية. قد وضع المهندس والمخطط في الجزائر في وضعية المنفذ، ظرفية صعبة وغير عادية تجعلهما بعيدان كل البعد عن ما اكتسبوه بالجامعة حيث أصبح خادم

السلطة والنظام السياسي برضا الذي قتل فيه حرية الفكر والقوة والشجاعة. على هذا الأساس من التحليل نجد المهندس يؤكد على الملف المالي وعدد السكنات والوقت.

المدينة مرآة المجتمع

المدينة جسم وعقل وعادات وتقاليد وهي إطار حياتي، إنتاج اجتماعي تاريخي، عمل فني، وهي تحمل جمالا وأدبا، تنتج إيديولوجية في النمط الحياتي وفي إعادة إنتاج العلاقات الاجتماعية، يأتي التمايز من هذا التكوين السياسي والإيديولوجي للحيز. لما دخلت الفوضى على المدينة أنتجت الأزمة، كان من الصعوبة بمكان استرجاع نظام في مستوى الإنسان، وإعادة الظروف الطبيعية إليه، وإعطاؤها الوسائل لزراعة ثقافة الترفيه وخلق خلية إنسانية، وإنتاج صناعة في مستوى الإنسان.

عندما نريد أن نؤسس وننشأ مدينة، نختر لها موقعا مريحا للسكن لأنها تعني عند البعض الحرية فهي أرض استقامة كسوة ثقافية، يجد كل واحد فيها نفسه ويعيش بكل حرية .

المدينة منطقة مفتوحة يخلق فيها الإنسان الحديث فهي وسط إنساني وملتقى الغرباء وهي مصنع اجتماعي، ورشة لتغيير الإنسان. تتحمل المدينة المهدة استخدام واستعمال ما هو سياسي واقتصادي. المدينة هي مسكن كبير ما يريده الإنسان لمسكنه من جمال، وترتيب وتجهيز يريده للمدينة.

المدينة الدولة

فهي جسم له سيادة، مهما يكون نمط حكمها ويمثل سكانها مجتمعا خاصا فردي وشخصي يتميز عن سكان المدن التابعة، يؤدي النمط الجديد للأشغال والاستعمال الأرض إلى علاقات اجتماعية جديدة وأنماط اتصال جديدة .

يوفر هذا النوع من المدن جميع أشكال الاستقطاب الحضري ويحتوي على معظم صورته حسب طبيعة المجتمع وموقعه الجغرافي ونمطه الاقتصادي وإطاره الاجتماعي وهيكله الثقافي الاستقطاب التكنيكي-الاستثمار والتوظيف-استقطاب بالدخل-الجغرافي-السيكولوجي-

تجمع المدينة المركزية الرجال والأشياء والثروة لإقامة المنشآت، والورشات والمعابد الكبرى، من خصوصية هذه الإنجازات السلطة السياسية واستقلالية السياسة بالمقارنة مع الجماعات التي تسيطر الشركات الأخرى وبالتوازي تضمن لمؤسسات الدولة-البلديات والولايات- البعض من الاستقلالية الإدارية .

البنية والحياة السياسية الحضرية

تظهر الحياة السياسية بالمدن في علاقات المؤسسات المحلية وفي التنظيم السياسي للمجتمع والحياة السياسية التابعة للنمط العلاقات المدينة بالدولة وتظهر أيضا في الدور والوظيفة الحقيقية للمؤسسات السياسية المحلية. تأخذ الحياة السياسية معنى وتتطور وتبنى على قاعدة حتمية سياسية لتصبح خاصة الغالبة المهيمنة اجتماعيا لان الصراع السياسي ينتج في قلب المدينة. يكتسب هذا الحدث في علاقة مع النظام الاجتماعي مركزا جديدا في التنظيم السياسي لا يفصل أبدا عن مشاكل المؤسسات وعن الحياة السياسية والصراع الطبقي. عدم الإحساس واللامبالاة السياسي ظاهرة نبوية خاصة بالمدن.

تتداخل البنية الاجتماعية مع بنية الحيز في المجتمع. تتنوع وتختلف البنيات الاجتماعية والسيسيو سياسية حسب الحجم ونوع المدينة في مجتمع خاضع إلى نمط إنتاج معروف بالطبقة المسيطرة وعن طريق ممثليه وحكامه - ليست الأجهزة والمؤسسات التي تراقب وتنظم مجموع الأقاليم بنفس مستوى البعض من الراغبين في جزء صغير من الحيز. تتكيف بعض البنى السياسية بصفة جيدة مع القوى الاجتماعية المسيطرة وتندمج في اللعبة السياسية. هذه الحالة للبنية البلدية القديمة ذات وظيفة تسيير الإرث البلدي، والسهر على أمن السكان وتقديم الرفاهية. نلاحظ من خلال الدراسة حول الحاجات الاجتماعية الشرعية للسكان أن توزيع الأدوار بين أجهزة الدولة لا يستجيب للحقيقة الاجتماعية ولا للحقيقة الاقتصادية المتعلقة بالعالم الحضري.

المدينة البرجوازية، مدينة الطبقة العليا وهي مدينة ملاك وسائل الإنتاج الكبيرة المحلية (الصناعة والتجارة أين تتبادل عمليات التجارة الكبرى المفضلة للتمايز الاجتماعي، الثقافي والسياسي والحيز والاندماج الجماعي). يسكن العمال بأحياء خاصة توفر نمط حياتي خاص على أساس أن التمايز والصراع الطبقي شيء واحد. لأن الأرض

تأخذ أساسا قيمة تجارية وتصبح المدينة مجموعة من الأراضي المحكوم عليها بالمضاربة وتوزيع العمارة الجماعية يحدد في الأساس عن طريق مفهوم الاقتصادي. لا يتناسب ولا يتوافق مفهوم الحيز الحضري مع الواقع وواقع تنظيم الحيز بالأحياء على هذا الأساس أن الكثير من المدن تعاني من ضغط العدد الكبير من السكان المحرومين من القيم الحضرية حيث بقي يعيش هذا العدد في الظلام.

نحو المحافظة الحضرية

لقد نشأت مدن جديدة مع تطور الشركات المتعددة الجنسيات، مدن شاملة عالمية لها خصائص الدولة. كالمركز الكثيف بالمدن الكبرى لإدارة الشركات المتعددة الجنسيات والنمو السريع لنشاطات القطاع الثالث الخدمي [الاستثمار، التخصص في الاستثمارات خارج المدينة والوطن، التحكم في القانون، الإمكانيات المالية الكبيرة...].

مما لا شك فيه تؤثر هذه العناصر في المدن العالمية الأخرى الأقل نمواً، في هذا الموضوع بالذات وفي ضوء هذا المنظور قدم ساكية سيسان أطروحة تتحدث عن ثلاث مدن تعبر عن النماذج التنموية الجديدة ما بعد الفوردية⁽⁴⁾ وهي طوكيو ونيويورك وبيكين Triarde.

تقوم هذه المدن بدور - المدن الدولة - بصنع وإنتاج الجديد في كل المجالات ثم تقوم بتسويقه إلى العالم الخارجي، من حيث أنها تتوفر على أكبر مراكز البحوث العالمية التي لها قنوات ذات مستوى عالمي - وتقوم بوظائف اقتصادية إعلامية كبيرة. وهي وسط مجدد يصنع الجديد وبيئته ما هو غير موجود في مدن العالم الأخرى.

وبناء على ما سبق ذكره يتبين أن سيطرة هذه المدن على الفضاء الآخر واقعي ومحاربه هو ضرب من الخيال.

وأمام هذا الوضع الجديد والمفروض لازالت دول العالم الأقل نمواً تثير نقاشاً نظرياً واسعاً حول مفهوم المحافظة من قبل المتخصصين في الجغرافيا، في الاقتصاد، في السياسة وفي علم الاجتماع الحضري، من حيث دمج بعض المدن مع بعضها بمشاركة المجمعات المحلية وكيف يندمج القطاع الخاص في تأسيس الشكل الجديد للمدن الذي يتكون من خصائص وأسس وقواعد الدولة القديمة.

وبالمقابل، تفتقر المدينة في الجزائر إلى حلول سريعة وأمام الأزمة الحضرية الخانقة والهامشية الاجتماعية، تلتجئ دائما في التمويل نحو الدولة وهذا يزيد بها فقرا. واتساقا مع هذا التصور يعتقد أرنالدو بانويسكو أنه من الصعوبة على دول العالم الأقل نموا الاعتماد على اللامركزية والأخذ بسياسة التنمية الجهوية في الوطن الواحد خاصة لما تبقى الهيمنة ومركزية القرار.

من المدينة الصغيرة إلى المدن الكبرى

عند قراءة التراث العالمي المكتوب حول توسع المدن ودراسة الخرائط والرسوم العادية نجدها تتسع دائما نحو الضواحي ونحو الإستيطانات البشرية الجديدة، هذه الظاهرة العمرانية قديمة وانتشرت مع تطور وسائل الاتصال والنمو السريع في وسائل المواصلات، واستقطبت المناطق الصناعية وأحياء المراقد الموجودة بالضواحي والتي وصلت إلى حدود الريف، وبهذه العملية المستمرة شكل الاستيلاء على مجموعة كبيرة من الضواحي ما يدعى بالمدينة الكبيرة Conurbation.

وبعد فترة زمنية من تاريخ نمو وتطور المدينة، يلحظ أنها سجلت مرحلة جديدة من التوسع، من المراكز الأساسية للمدينة إلى مراكز الأعمال. برزت حراك للطبقة والفئة الأكثر رفاهية نحو الضاحية، [بالمترربول]. عملية تحدث في أغلب الأحيان بالعواصم من فعل الزيادة كبيرة في عدد السكان ليتجاوز عشرة مليون نسمة، حيث يتسع حيز ومساحة المدينة اتساعا كبيرا، وتصبح من حيث العدد عظيمة، وعلى هذا الأساس تنتقل إلى صفة الميقابل.

ومن الصغير إلى الكبير إلى العظيم جدا

لما نقرأ الخريطة الجغرافية للعالم نلاحظ أن بعض المدن بإمكانها أن ترتقي إلى مستوى الميقالوبول وتأخذ هذا المركز. مثل ما وصلت إليه المدن التي تقع بين بوسطن ونيويورك إذ تمثل صورة عرجون العنكب، والمدن التي تقع وتتوسع من إنجلترا نحو جنوب شرق إيطاليا التي تدعى بالموزة الزرقاء، والمدن الممركزة بآسيا نجدها تبدأ من طوكيو نحو سيبول (كورية الجنوبية) إلى محيط الصين ببيكين وشنغاي وكوتون وتسمى "القوص الحضري".

تناقضات الأزمة

يبدو أن الرأسمالية غير قابلة للزوال خاصة في الجانب الاقتصادي، لأن هذا النظام يجد الحلول اللازمة في كل زمان، كونه مرّنا ويتغلب دائما على الصعوبات خاصة الرفض تحت ضغط الصراع السوسيوأيكولوجي.

في كل حالات أزمة الرأسمالية تعيد اللعبة وتفتح الدائرة من جديد لتعطي نفس النتائج عندما يحدث خلافا في النظام الاقتصادي القديم حيث تجد النظرية الرأسمالية الأدوات التي تعالج الأزمات لتسترجع التوازن بعد فترة من التوقف والركود في النمو الاقتصادي.

أما اليوم، أزمة النظام الليبرالي منسوجة واصطناعية لا يكون العلاج إلا من خلال التقنيات الموظفة في القاعدة، وهي تنشأ من منطق متناقض للنظام الذي ينعشها خاصة في هذه المرحلة، مرحلة العولمة.

في الأول كانت نتاج لعدم انسجام وتوازن الظواهر التي تتعولم. حيث نلاحظ سوء تفاهم وعدم تناغم عوامل التوازنات الكبرى في الزمن والمكان من حيث منطق المصالح [البيع والشراء - العمل - الطلب والعرض - الجغرافية المختلفة - درجة التقنية - التوبوغرافية - اختلاف واسع في مضامين التكنولوجيا - تنوع الأنظمة من حيث القيم]. مما لا شك فيه، أن جميع هذه العوامل تأثيرها خطيرا على الشعوب المتقدمة والأقل نموا، خاصة عندما تهيمن دولة على باقي الدول الأخرى.

وفي حقيقة الأمر، هذه الطريقة ليست آلية، بل تترك الصراع مفتوحا ويتعرض هذا النظام إلى تناقضات حسب مسألة الليبرالية المصطنعة، والذي يتبين من خلال هذا التحليل أنها ليست حقيقية.

يقدم هذا النظام صورة جديدة للنظام العالمي، ويضع كيفية مغايرة في تقسيم الأرباح على أصحاب العمل، ونظرة مخالفة للنظام القديم فيما يتعلق بالمؤجرين وبالجانب الاجتماعي والثقافي والسياسي.. الخ.

حرب غير واضحة، أمراض اجتماعية كثيرة. لزال الكثير من أصحاب القرار بالمدن لا يعرفون أن الجانب الوظيفي للعمارة والتخطيط الاجتماعي بالدرجة الأولى وأن فن

المعمار، وأن يكن في جوهره تشييدا، تحكمه الناحية الوظيفية، فهو وتوظيف للعلم والفن في تلبية احتياجات اجتماعية إنسانية .

المراجع

1. R. Reich, "La richesse des nations", 1993.
2. F. Ascher, "Metropolis ou l'avenir des villes", Ed. Odelle Jacob, Paris, 1995.
3. J. Pelletrer et C. Deffaute, "Villes et urbanisme dans le monde", *Masson*, Paris, 1994.
4. T. Paquot Dir, "Le monde des villes, panorama urbain de la planète complexe", Paris, 1994.
5. S.L. Atouche, "L'occidentalisation du monde", *La Découverte*, 1991.
6. Z. Brzezinski, "La révolution techntronique", Ed. Calman-Levry, 1970.
7. M. McLuhan et Q. Fiore, "Guerre et paix dans le village planétaire", R. Laffont, Paris, 1970.
8. A. Mattelart, "L'internationale publicitaire, l'intervention de la communication", *La Découverte*, 1994.
9. M. de la Pierre, "Les firmes multinationales", *Vuibert*, Paris, 1995.
10. P. Jacquenot, "Les firmes multinationales", *Economic*, Paris, 1990.
11. Kohmae, "L'entreprise sans frontière", *Inter-Edition*, Paris, 1991.
12. Kohmae, La triade, *Flamarion*, Paris, 1985.
13. C.A. Michaler, M. de la Pierre et B. Madeuf, "Nationalisation et internationalisation, stratégie des multinationales françaises dans le crise", *La Découverte*, Paris, 1983.
14. G. Wacker Mann, "De l'espace national à la mondialisation", *Ellipses*, Paris, 1995.
15. Raymond Ledrut. L'espace en question. ed : Antropos. Paris p :46.
16. L; Benevolo. Histoire de l'architecture moderne ed : Dunod.1985 P/ 272.
17. Michel Ragon. L'homme et les villes. Ed : Albin Michel. Berget----- 1985.

الهوامش:

- 1-L; Benevolo. Histoire de l'architecture moderne ed : Dunod.1985 P/ 272.
- 2- Michel Ragon. L'homme et les villes. Ed : Albin Michel. Berget. 1985.
- 3 - Raymond LEDRUT . L'espace en question. ed : Antropos. Paris p : 46.

(*) رينو وشركة هوفر وشركة.

4- هذه الأطروحة جاءت أيضا في أعمال بيار فلج بفرنسا وأسكوت بالولايات المتحدة بـ أيدلو بأنجليترا.